

الليكود وأزرق-أبيض يراكمان الفشل في تشكيل حكومة

تل أبيب - فشل طاقما تفاوض عن حزب "الليكود" (يمين) وتحالف "أزرق-أبيض" (يسار) في إسرائيل، الأحد، في تحقيق أي تقدم لحل الأزمة السياسية الناتجة عن الفشل المتتالي في تشكيل حكومة، الأمر الذي يجعل إجراء انتخابات ثالثة مسألة وقت فقط.

وبحسب صحيفة "يديعوت أchronوت"، اجتمع ممثلو الحزبين لبحث مقترح قدمه رئيس "الكنيست" (البرلمان)، يولي إيلشستاين (الليكود)، لتشكيل حكومة وحدة، بموجب اتفاق تناوب على رئاستها بين رئيس الوزراء الحالي، زعيم "الليكود"، بنيامين نتانياهو، وأبرز قادة المعارضة، زعيم "أزرق-أبيض"، بيني غانتس، بحيث يتولى نتانياهو المنصب أولاً، على أن يكون ذلك لـ"فترة قصيرة".

ونقلت الصحيفة عن مصادر في "أزرق-أبيض" قولها إن اللقاء لم يشهد أي تقدم، ولم يتم عرض أي مقترحات جديدة يمكن بحثها لتشكيل حكومة وحدة.

وقبل هذا اللقاء، عقد الحزبان لقاءات متعددة، من دون أن يتمكن من فك عقدة تشكيل الحكومة.

ويواجه خيار حكومة الوحدة عقبات، منذ أشهر، ففي اليمين بصير نتانياهو

على ضم كافة أحزاب كتلة اليمين في إطار الحكومة، وهو ما يرفضه غانتس.

وفي "أزرق-أبيض"، يرفض شركاء

غانتس في قيادة الحزب، يائير لبيد

وموشيه يعالون وجايمي اشكنازي،

تشكيل حكومة وحدة مع "الليكود"، إذا

بقي نتانياهو زعيماً له، إثر توجيه لائحة

اتهام رسمية ضده بالرشوة وخيانة

الأمانة والاحتيال في ثلاث قضايا فساد.

وتشرع كل من "الليكود" و"أزرق-

أبيض"، منذ أيام، في جمع توقعات

61 نائباً من أصل 120 في الكنيست،

للحصول على توصيتين لنتانياهو

وغانتس، لتشكيل حكومة، وتمديد مهلة

ستقضي في نهايتها بعد 11 يوماً إلى

حل الكنيست، وإجراء انتخابات خلال 3

أشهر، إذا فشلت مساعي تشكيل حكومة.

وينص القانون الإسرائيلي على

أن يمنح الرئيس الإسرائيلي (رؤوفين

ريفلين) الكنيست مهلة 21 يوماً لتكليف

أحد أعضائه بتشكيل حكومة، شريطة

حصوله على توصية 61 نائباً، ويمنح

المكلف بعدها مهلة 14 يوماً لتشكيل

الحكومة.

وفي حالة عدم حصول أي من

المتنافسين على توصية 61 نائباً،

وانقضاء مهلة الـ21 يوماً، يعتبر

الكنيست محلولا من دون الحاجة إلى

التصويت على حله.

وتشهد إسرائيل أزمة سياسية، بعد

فشل نتانياهو وغانتس في الحصول

على أغلبية 61 نائباً لتشكيل الحكومة

لمرتين متتاليتين بعد انتخابات في أبريل

الماضي، تلتهما أخرى في سبتمبر من

العام الجاري.

تصعيد القتال في إدلب يضع التفاهات الروسية التركية على المحك

موسكو تلتفت إلى شمال غرب سوريا بعد تجميد الحل السياسي



الحرب وجه آخر للتفاوض

باللجنة الدستورية بمحاولة تعطيل عمل اللجنة.

وقالت المتحدث باسم الخارجية

الأميركية مورغان أورناغوس في بيان،

إن الشروط المسبقة لوفد النظام السوري،

تنتهك النظام الداخلي للجنة الدستورية،

وإن هذه الشروط هي محاولة لتأخير

جهود تدعمها المجموعة المصغرة

ومجموعة أستانة.

وفي وقت سابق، أعلن المبعوث

الأممي الخاص إلى سوريا، غير

بيدرسون، أن أطراف اللجنة لم تتمكن

خلال جولة المفاوضات الأخيرة من

الاتفاق حول جدول أعمال المفاوضات،

معرباً عن أمه بالتوصل إلى اتفاق خلال

جولة المفاوضات المقبلة.

ويقول محللون، إن الجولة الأخيرة

أظهرت حقيقة عدم استعداد القوى التي

تقف خلف الفرقاء السوريين للتوصل إلى

حسم النزاع الممتد منذ أكثر من ثماني

سنوات.

ولفت المحللون إلى أنه رغم تحسن

الواقع الميداني بعد سيطرة الحكومة

السورية بدعم من روسيا على معظم

الأراضي وانحسار التوتر في شمال

سوريا وشرقها، فإن مفاوضات الحل

النهائي لا تزال تدور في حلقة مفرغة،

ولا تكاد تغادر متاهة حتى تجد نفسها

في متاهة أخرى. وقد ترى موسكو في

استعادة إدلب المعركة التي ستقلب

موازن القوى كلياً.

التوصل إلى اتفاق حول جدول أعمالها،

وسلط تحمیل كل من المعارضة والولايات

المتحدة الحكومة السورية مسؤولية

التسبب في تعثر المباحثات.

واستكرت وزارة الخارجية السورية،

الأحد، ما وصفته بمحاولة الولايات

المتحدة التدخل في عمل اللجنة المعنية

بوضع دستور جديد للبلاد. وقال مصدر

مسؤول بالوزارة، في بيان تم نشره على

صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة

بها، إن "البيان الصادر عن الخارجية

الأميركية حول جلسات لجنة مناقشة

الدستور المتعددة في جنيف، يؤكد مرة

أخرى وبشكل قاطع محاولات الولايات

المتحدة التدخل في شؤون الدول وفرض

أجنداتها الخاصة، وأخرها الآن بتدخلها

بعمل اللجنة".

وأضاف المصدر أن "حكومة

الجمهورية العربية السورية تؤكد أن

هذا الحوار هو سوري - سوري ولا يحق

لأي أحد التدخل فيه، أو دعم أي جهة فيه

تحت أي ذريعة، وأن دور الأمم المتحدة،

مفصلة بمبعوثها الخاص السيد جير

بيدرسون، ينحصر في تسهيل مناقشات

اللجنة وتيسير شؤونها فقط".

وشدد على أن "أي آراء أو بيانات

من الولايات المتحدة أو غيرها لا قيمة

لها ولن تؤثر على عمل اللجنة وطبيعة

حواراتها وشكله ومضمونه".

وكانت وزارة الخارجية الأميركية

اتهمت، السبت، وفد الحكومة السورية

بداية الحرب 2011، واعتبر أن معركة إدلب

هي الأساس لحسم الحرب في سوريا.

وبين نهاية أبريل ونهاية أغسطس،

شهدت هذه المنطقة أعمال قصف نفذها

الجيش السوري، بمساندة المقاتلات

الروسية. وقتل أكثر من ألف مدني،

بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان،

فيما نزح نحو 400 ألف، بحسب الأمم

المتحدة.

ورغم الهدنة المعلنة في 31 أغسطس،

فإن المارك والقصف تكثفاً في الأسابيع

الأخيرة. وبحسب المرصد فقد قتل أكثر

من 160 مدنياً وما يزيد على 460 مقاتلاً

بينهم من القوات الحكومية.

ويقول مراقبون، إنه ليس من

الواضح ما إذا كانت هناك نية لتوسّع

القتال في إدلب ومحيطها، خاصة وأن

مثل هذا الأمر ينطوي على مخاطر كبيرة

لاسيما إذا لم يتم التوصل إلى تفاهات

جديدة بشأنها بين روسيا وتركيا، ولكن

في الآن ذاته فإن موسكو واضحة لجهة

أن بقاء الوضع على ما هو عليه في إدلب

أمر مستحيل، وسط قناعة بأن استعادة

دمشق سيطرتها على هذه المحافظة

قد يجبر الأطراف المقابلة إلى القبول

بتسوية ترسم روسيا خطوطها.

وانتهت الجولة الثانية من مفاوضات

الهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي

احتضنتها المدينة السويسرية على مدار

خمسة أيام، من الإثنين إلى الجمعة، بفشل

ذريع، حيث لم يستطع الفرقاء السوريون

لم يكدمر يوم على إعلان المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، عن فشل الجولة الثانية من مفاوضات اللجنة الدستورية حتى اندلعت اشتباكات هي الأعنف في شمال غرب سوريا منذ التوصل إلى هدنة، ورغم صعوبة التكهن بمآلات هذا التصعيد، فإن الواضح أن روسيا تضع في اعتبارها ضرورة استعادة دمشق لتلك المنطقة سلماً أو حرباً.

دمشق - تشهد محافظة إدلب في

شمال غرب سوريا تصعيداً خطيراً بين

القوات الحكومية من جهة والفصائل

الجهادية والمعارضة من جهة ثانية،

بعد يوم من إعلان فشل الجولة الثانية

من مفاوضات الهيئة المصغرة للجنة

الدستورية المقامة في جنيف برعاية الأمم

المتحدة.

ويضع التصعيد الجاري في إدلب

التفاهات الروسية التركية على المحك،

خاصة في حال قررت موسكو المضي

قدماً نحو استعادة كامل المحافظة

ومحيطها.

وتترك دمشق ومن خلفها موسكو

أن السيطرة على محافظة إدلب ستعزز

قدرتهما في السيطرة على مفاصل

النسوية السياسية، وفي المقابل فإن

الفصائل الجهادية والمعارضة التي كانت

أول من يبادر إلى التصعيد الأخير في

إدلب تراهن، من خلال محاولة استعادة

ما كانت قضمته القوات الحكومية، على

تحسين توقعها سياسياً.

الجولة الأخيرة من مفاوضات

اللجنة الدستورية أظهرت

عدم استعداد القوى

الداعمة للفرقاء السوريين

لحسم النزاع

ولقي نحو 70 مقاتلاً حتفهم في

الساعات الأخيرة في اشتباكات بين

الجيش السوري والفصائل الجهادية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن

الاشتباكات أسفرت عن مقتل 36 عنصراً

من الجيش و33 من الفصائل المسلحة.

وأعلن مدير المرصد رامي عبدالرحمن

أنها "الاشتباكات الأكثر عنفاً في محافظة

إدلب منذ دخول وقف إطلاق النار حين

التفويض"، والذي أعلنته دمشق وحليفها

الروسي.

وقال عبدالرحمن، إن "قوات النظام

شنت (...) هجوماً مضاداً على أربع قرى

في جنوب شرق إدلب، كانت الفصائل

المقاتلة والجهادية سيطرت عليها"

في وقت سابق، وأضاف، "تمكنت من

استعادة هذه القرى بأكملها"، مؤكداً أن

"الاشتباكات مستمرة".

جولة حاسمة من مفاوضات سد النهضة في القاهرة

قاعدة الملكية المشتركة، مع عدم ممانعتها لإنشاء السدود في حد ذاتها بغرض تحقيق التنمية المستدامة من دون إضرار بحقوق الآخرين، ما أكد الخطاب الأميركي منذ انخراطه في هذا الملف.

لا مصلحة لأي طرف في فشل الجولة الجديدة من المفاوضات، لأن اللجوء إلى طرف رابع يوجي بالفشل السياسي

وتمثل مشاركة ممثلين عن الإدارة الأميركية والبنك الدولي، صمام أمان لتجديد الثقة بين المفاوضات، وقطع الطريق على تبادل الاتهامات بين مزاعم تقول إن مصر تخترق سيادة إثيوبيا، وبين حديث يدور حول تعنت الأخيرة وقيامها بالمطالبة في المفاوضات.

وأشار الباحث السياسي السوداني

والاستاذ بالجامعة الأميركية بالقاهرة،

حامد التيجاني، إلى أن العمل على

تدويل أزمة سد النهضة ليس انتصاراً

لأحد، لكنه يحمل تفاقماً للجميع،

فإثيوبيا تريد إثبات حسن النوايا أمام

العالم، وهو ما يتحقق من خلال المتابعة

عن كنف للاجتماعات.

بان التساوي في الحصص المائية لا

يحق العدالة في ظل وجود دول (مصر)

تعتمد بالأساس على مياه النيل كمصدر

وحيد للمياه، على عكس أغلب بلدان

حوض النيل التي تتمتع بوفرة مائية عبر

الأمطار الغزيرة والبحيرات.

وأوضحت المصادر ذاتها لـ"العرب"،

أن الوصول إلى اتفاق حول عدالة توزيع

المياه، يعني وضع حجر أساس لتقواعد

المفاوضات، لأنه في حالة التفاهم حول

فكرة الأمن المائي والحقوق المائية

سيكون من السهل تفتيت أوجه الخلاف

حول قواعد تشغيل السد وفترة ملء

الخران.

وقال الخبير في الشؤون الأفريقية،

أيمن شبانة، إن القاهرة تريد توزيعاً

عادلاً لمياه النيل، ومقترحها بشأن

القسم العادلة يعني وجود تقسيم يفي

باحياجات كل دول حوض النيل من

المياه، ويصيح هناك توازن بين المعروض

والمطلوب.

ولفت لـ"العرب"، إلى أن هذا المبدأ

ثابت في السياسة المائية وليس جديداً،

واقترحه الحكومة المصرية عدة مرات

على إثيوبيا، إلا أنها كانت تصر على

مسألة التوزيع المتساوي وأن نهر النيل

مجرد نهر عابر للحدود، ومن حقها

إدارته بالطريقة التي تناسب مصالحها.

وتتمسك مصر بالرؤية التي تقول إنه

نهر دولي تحكمه من منعه إلى مصبه

كمراقبين يطعن على شكل المباحثات

بين وفود الدول الثلاث.

وأضافت، أن الوفد المصري يركز

على أهمية حسم التعريفات المتعلقة

بالحقوق المائية التاريخية لدول المصب،

لأنها جوهر الخلاف مع إثيوبيا، وعلى

عدم تجاوزها أو ترحيلها لجولات تالية،

وضرورة التفرة بين لفظي "التوزيع

العادل" و"التوزيع المتساوي" للمياه.

وترى إثيوبيا أن مياه النيل يجب أن

تقسّم بالتساوي بين جميع بلدان حوض

النيل، ما يتعارض مع الرؤية التي تعتقد

أنها لا مصلحة لأي طرف

في فشل اجتماع القاهرة، لأن اللجوء

إلى طرف رابع يوجي بالفشل السياسي،

ويقتض السباب أمام القلائل وانتشار

الشائعات.

وأضاف، أن الأمر يدعو إلى التفاؤل،

فبيانات إثيوبيا ومصر أكدت أن هناك

أرضاً صلبة تسير عليها المفاوضات، رغم

أن البلدين لم يعلنوا الوصول إلى نتائج أو

أوجه اتفاق بعد. وأكدت مصادر مصرية

لـ"العرب"، تقفها في تحريك المياه بعد

دخول الولايات المتحدة والبنك الدولي

مراقبين.

وتبدو الغاية الأساسية من

الجولات حاسمة في مسألة تشكيل قنوات

التفاوض وتصحيح المسارات الفنية،

وبناء هيكل حقيقي للخلافة المفاهيم

الصلبة في ملف سد النهضة، والبحث